

الخطة الاستراتيجية
الثالثة المحدثه لديوان المراقبة العامة
١٤٣٨ - ١٤٤٢ هـ / ٢٠١٧ - ٢٠٢١ م



الخطة الاستراتيجية الثالثة المحدثة لديوان المراقبة العامة

١٤٣٨ - ١٤٤٢ هـ / ٢٠١٧ - ٢٠٢١ م

المقدمة

في إطار حرص ديوان المراقبة العامة على النهوض بدوره الرقابي بكل حياد وموضوعية وكفاءة ومهنية عالية، ورغبة في مواكبة التطورات المتسارعة في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء، والاستفادة من التقنيات والأساليب الحديثة في إنجاز العمليات الرقابية بمزيد من الفعالية والجودة، فقد تبنى الديوان منذ عام ١٤٢٥ هـ منهج التخطيط الاستراتيجي بهدف الارتقاء بمستوى أدائه الرقابي وفق أفضل الممارسات المهنية.

وقد أصدر الديوان خطته الاستراتيجية الثالثة التي تأتي استكمالاً للخطتين السابقتين؛ الأولى (١٤٢٦ - ١٤٣٠ هـ) والثانية (١٤٣١ - ١٤٣٥ هـ) وللتين حققنا العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية لتنفيذ المهام الأساسية المنوطة به بأسلوب علمي ومهني متطور. مما جعل إصدار الخطة الاستراتيجية الثالثة ملزماً لضمان استمرار التطور ودوام النجاح .

واليوم يُصدر الديوان خطته الاستراتيجية الثالثة المحدثة (١٤٣٨ - ١٤٤٢ هـ) (٢٠١٧ - ٢٠٢١ م) والتي تضمنت محاور جديدة للوصول بعملية المراجعة إلى آفاق المراجعة الشاملة التي تشمل المراجعة المالية والرقابة على الأداء، وتضمن تقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل بالديوان، وتنمية قدرات الديوان البشرية كمّاً ونوعاً، وتطوير نظم وآليات عمل الديوان وبيئته الإدارية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز التواصل مع الأجهزة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً.

يجدر الإلماح إلى أن الخطة الاستراتيجية الثالثة المحدثة (١٤٣٨ - ١٤٤٢ هـ) (٢٠١٧ - ٢٠٢١ م) هي نسخة مطورة من الخطة الاستراتيجية الثالثة (١٤٣٦ - ١٤٤٠ هـ) (٢٠١٥ - ٢٠١٩ م)، دعت الحاجة إلى تطويرها مع بروز ملامح "التحول الوطني" و"رؤية المملكة ٢٠٣٠" اللتين توجبان التزام المجتمع بكامل مكوناته بإجراءات تهذب السلوك النقدي لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، ولتوسيع نطاق الدخل العام. وهو أحد ما استندت عليه عملية صياغة الخطة الاستراتيجية، إضافة إلى تقويم نتائج تنفيذ الخطتين الأولى والثانية، والاسترشاد بدليل التخطيط الاستراتيجي لمبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (إنتوساي).

وإذ يطيب لنا تقديم هذه الخطة الاستراتيجية الثالثة المحدثة لديوان المراقبة العامة، فإننا نرجو الله العليّ القدير أن تكون عوناً للديوان ومنسوبيه للارتقاء بمستوى أداء مهامه ليصبح جهازاً رقابياً فعالاً يمارس دوره بكل حياد وموضوعية وكفاءة مهنية عالية، تلبّي تطلعات القيادة الرشيدة والمجتمع السعودي الكريم.

رئيس ديوان المراقبة العامة

د. حسام بن عبدالمحسن العنقري

قائمة المصطلحات

١- الديوان:

ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.

٢- التخطيط الاستراتيجي:

نوع من أنواع التخطيط طويل الأجل والذي يأخذ في الاعتبار متغيرات البيئة الداخلية للمنشأة أو الخارجية سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، ويختلف مداه الزمني حسب ظروف كل منشأة، ويتكون من ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة صياغة ووضع الخطة الاستراتيجية، ومرحلة تنفيذ الخطط التشغيلية والمشاريع، ومرحلة مراجعة وتقييم النتائج.

٣- الخطة الاستراتيجية:

الوثيقة الرسمية التي يتم وضعها وصياغتها في المرحلة الأولى من مراحل التخطيط الاستراتيجي، وهي مرحلة صياغة ووضع الخطة الاستراتيجية.

٤- تقييم الاحتياجات:

عملية تحديد الفجوة بين الوضع الراهن للديوان وبين الوضع المأمول في ضوء أفضل الممارسات المهنية الدولية منها والإقليمية ورؤية الديوان المستقبلية وتأثيرات البيئة المحيطة.

٥- الرؤية:

التصور المستقبلي لما سيكون عليه الديوان وما يسعى إلى تحقيقه.

٦- الرسالة:

الهدف الذي من أجله أنشئ الديوان، وتكون الرسالة مذكورة في قوانين إنشاء الجهة أو النظام الأساسي لها.

٧- القيم الجوهرية:

المفاهيم التي يعتبرها الديوان ذات قيمة له مثل الأخلاقيات، فلسفة العمل، ثقافة الديوان، قيم الأفراد، أو الجهات التي تتعامل مع الديوان.

٨- المسائل والأولويات الاستراتيجية:

أهم القضايا ذات الأثر المباشر على تحقيق رسالة الديوان، حيث أنه يتم الاعتماد عليها في تحديد الأهداف الرئيسية الواردة في الخطة الاستراتيجية.

٩- الأهداف الرئيسية:

الأهداف التي يتم تنفيذها خلال فترة زمنية طويلة (مثلاً ٥ سنوات) لتحقيق رؤية الديوان في ظل رسالته وقيمه.

١٠- السياسات العامة:

الإطار المرجعي العام لتحقيق الأهداف الرئيسية للديوان، وبما ينسجم مع رؤيته الاستراتيجية في ظل القوانين والتشريعات.

١١- النتائج المتوقعة:

الآثار الإيجابية المستقبلية المترتبة على تحقيق الهدف والتي تستخدم كمعايير لقياس النتائج النهائية للخطة.

١٢- الأهداف الفرعية:

الأهداف التفصيلية المرتبطة بتحقيق كل هدف رئيس وتؤثر على درجة نجاحه.

١٣- مؤشرات قياس الأداء:

مقاييس كمية أو نوعية محددة مسبقاً تساعد في التعرف على مقدار التقدم الفعلي نحو تحقيق أهداف الخطة بالنظر إلى النتائج المتوقعة، وذلك بمقارنة المتحقق فعلاً بالأهداف الفرعية.

١٤- الخطة التشغيلية:

خطة قصيرة المدى (سنة واحدة) يتم وضعها لتحقيق الأهداف الفرعية أو المشاريع ضمن الأولويات والموارد المادية والبشرية والمدة الزمنية المتاحة وعناصر النجاح المأمولة والمخاطر المحتملة.

١٥- المشاريع:

أنشطة متجانسة تقوم بها الجهة التنظيمية المشاركة في تحقيق هدف فرعي أو جزء من الهدف.

١٦- المخاطر المحتملة:

المخاطر التي يتم توقعها قبل الشروع بتنفيذ الهدف، والتي من الممكن أن تؤثر على درجة تحقيق الهدف أو المشروع.

١٧- تقييم النتائج:

مقارنة النتائج المحققة بمؤشرات قياس الأداء التي تم تحديدها مسبقاً وتحديد نسبة الإنجاز والإيجابيات والسلبيات التي رافقت عملية تنفيذ أهداف الخطة.

منهجية إدارة الخطة الاستراتيجية

التخطيط الاستراتيجي هو عملية ديناميكية تتطلب قدراً فائقاً من المرونة في صياغة الخطة الاستراتيجية وفي متابعة تنفيذها. لذا كان من الضروري وضع إجراءات واضحة تضبط هذه العملية بما يضمن تحقق رؤية الديوان ورسالته الاستراتيجية وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: خطوات صياغة الخطة الاستراتيجية

١. تتم عملية التخطيط الاستراتيجي لديوان المراقبة العامة من خلال المشاركة الفاعلة للأطراف ذات العلاقة، واعتماداً على التوجهات الاستراتيجية للدولة ومتطلبات التنمية الوطنية والاحتياجات الاستراتيجية للديوان بما يساعده على القيام بالأدوار المناطة به، وذلك من خلال جمع وتحصيل المعلومات ذات العلاقة وعقد الاجتماعات وتنفيذ ورش العمل وغيرها من الأدوات. ينتج عنها العناصر التالية:
 - تقييم الاحتياجات.
 - صياغة الرسالة والرؤية والقيم الجوهرية.
 - تحديد المسائل والأولويات الاستراتيجية.
 - تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية.
 - وضع مؤشرات قياس الأداء.
 - تحديد المشاريع التنفيذية.
٢. تتولى لجنة الخطة الاستراتيجية بالتنسيق مع الإدارة العليا للديوان وضع الخطة الاستراتيجية المرحلية (٥ سنوات).
٣. تعرض مسودة الخطة الاستراتيجية المرحلية على اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي لإقرارها. ويصدر بذلك قرار إداري من رئيس الديوان.
٤. تنشر الوثيقة المعتمدة للخطة الاستراتيجية المرحلية على الأطراف ذوي العلاقة من خلال القنوات الملائمة.
٥. تتولى لجنة الخطة الاستراتيجية التحقق من استمرار ملاءمة الخطة الاستراتيجية المرحلية للتوجهات الاستراتيجية للدولة ولمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية. ويجوز لها - عند الحاجة، وبعد أخذ موافقة رئيس الديوان - اقتراح عمل التعديلات المناسبة على الخطة.
٦. تكرر الخطوات من ١ إلى ٥ عند كل مراجعة للخطة الاستراتيجية سواء كانت المراجعة الطبيعية التي تحدث كل خمس سنوات أو خلال المراجعة الطارئة التي تحدث كلما دعت الحاجة إليها.

ثانياً: خطوات متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

١. تتولى لجنة الخطة الاستراتيجية بالتنسيق مع مسؤولي المشاريع وضع الخطة التشغيلية السنوية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.
٢. تعرض مسودة الخطة التشغيلية على اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي لإقرارها. ويصدر بذلك قرار إداري من رئيس الديوان.
٣. تتولى لجنة الخطة الاستراتيجية متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية السنوية، وتصدر تقريراً دورياً بالإنجازات كل شهرين.
٤. يعرض التقرير الدوري على اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي ، ويتم خلال الاجتماع مناقشة أسباب تعثر المشاريع المتأخرة وتقديم الحلول لمعالجتها.
٥. يجوز للجنة الخطة الاستراتيجية بالتنسيق مع مسؤولي المشاريع اقتراح بعض التعديلات على الخطة التشغيلية السنوية عند ظهور حاجة لذلك، ويتم عرض التعديلات المقترحة على اللجنة العليا للخطة الاستراتيجية لإقرارها.
٦. يعرض التقرير الختامي للخطة التشغيلية للسنة الحالية على اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي، ويتم خلال هذا الاجتماع الختامي مناقشة أثر إنجاز المشاريع على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للديوان، كما يتم خلاله توجيه لجنة الخطة الاستراتيجية بالبداية في تصميم الخطة التشغيلية للسنة القادمة وفق المنهجية المتبعة.
٧. تكرر الخطوات من ١ إلى ٦ كل سنة من سنوات الخطة.

تقييم الاحتياجات

المجالات	الفجوات / الاحتياجات الراهنة للديوان
الاستقلالية والإطار القانوني	<ul style="list-style-type: none"> - الحاجة إلى تحقيق الاستقلال المالي والإداري الكامل للديوان. - الحاجة إلى تعزيز الاستقلالية والحيادية للمدققين والمراجعين.
الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> - نقص الكوادر الفنية المؤهلة تاهيلاً مهنيًا عاليًا. - تسرب المدققين ذوي التأهيل والخبرة بسبب شدة المنافسة ولوجود فرص بديلة. - صعوبة جذب الكفاءات والمحافظة عليها بسبب ضعف الحوافز وتوفير فرص جاذبة خارج الديوان. - الحاجة إلى تكثيف التدريب وفقاً لبرامج وخطط تلبي الاحتياجات التدريبية الفعلية. - ضعف الحوافز المقدمة للموظفين أسوة بالأجهزة النظيرة. - مواصلة الاهتمام بإعداد القيادات الإدارية المستقبلية للديوان.
معايير ومنهجية المراجعة	<ul style="list-style-type: none"> - الحاجة إلى تطوير النظام المحاسبي الحكومي. - الحاجة إلى تطبيق المعايير المهنية وأدلة الرقابة بشكل كامل من قبل المدققين في تنفيذ المهام الرقابية. - تأكيد الحاجة لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في العمليات الرقابية.
الحوكمة / الحاكمية	<ul style="list-style-type: none"> - الحاجة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة على العمليات الرقابية. - مراجعة وتطوير أدلة المراجعة الحكومية. - الحاجة إلى تحقيق متطلبات الحوكمة الداخلية للديوان. - الحاجة إلى تطبيق إطار مرجعي لقياس أداء الديوان. - تعزيز الجهود الرامية لدعم الشفافية والمساءلة.
الدعم المؤسسي	<ul style="list-style-type: none"> - الحاجة إلى تطوير الهيكل التنظيمي للديوان وكذلك التوصيف الوظيفي وإجراءات العمل. - تسريع الاستخدام الآمن لنظم المعلومات الإلكترونية بمختلف إدارات الديوان وفروعه للوصول إلى بيئة خالية من الورق. - الحاجة إلى تحسين بيئة العمل في الديوان.
التحسين المستمر	<ul style="list-style-type: none"> - الحاجة إلى التوسع في تطبيق أساليب الرقابة الحديثة، كالرقابة الإلكترونية واستخدام البرامج الآلية للمراجعة. - الحاجة إلى استكمال الربط الآلي مع الجهات المشمولة بالرقابة. - الحاجة إلى التوسع في مهام رفع كفاءة الإنفاق وتنمية تحصيل الإيرادات. - الحاجة إلى التوسع في مهام مراجعة الإيرادات. - الاستمرار في التوسع في عمليات الرقابة على الأداء والمراجعة الشاملة. - الحاجة إلى إنشاء معهد متخصص للتدريب والاستشارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة الحكومية.
العلاقة بين الديوان والأطراف الخارجية ذات العلاقة	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة السعي لتعزيز التعاون مع الهيئات الوطنية لتطوير الأداء المهني. - تعزيز التعاون بين الديوان والمنظمات الدولية ذات الصلة. - توسيع نطاق التعاون مع الأجهزة النظيرة.
تفعيل نتائج الأداء	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف الآلية التي تمكن من متابعة تنفيذ توصيات الديوان. - الحاجة إلى إبلاغ نتائج المراجعة في الوقت المناسب. - الحاجة إلى تحسين جودة تقارير العمليات الرقابية. - الحاجة إلى تطبيق أساليب قياس الأثر للعمليات الرقابية.

الأسس المعتمدة في تقييم الاحتياجات الراهنة

- التوجيهات السامية وقرارات مجلس الوزراء.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- قرارات مجلس الشورى حيال التقارير السنوية للديوان والأجهزة الحكومية.
- خطة التنمية العاشرة للدولة.
- نتائج تقويم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثانية (١٤٣١ - ١٤٣٥هـ).
- تقرير تقييم احتياجات الديوان.
- مرئيات ومقترحات الديوان وفروعه.

الرسالة

إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراقبة كافة الأموال المنقولة والثابتة والتحقق من حسن استعمالها والمحافظة عليها. وكذلك الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية وفعالية لبلوغ الأهداف المرسومة لها بنجاح.

الرؤية

جهاز رقابي مهني متطور، يتمتع بالاستقلالية والمصداقية، يسهم في تحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الأجهزة المشمولة برقابته، ويعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة والمساءلة.

القيم الجوهرية

الاستقلالية والحياد، الموضوعية والمهنية، الأمانة والمصداقية، الشفافية والمساءلة.

المسائل الاستراتيجية

المحور الاستراتيجي ذو العلاقة	المسائل الاستراتيجية	ت
المحور الاستراتيجي (١): القيام بمهام الديوان وأدواره في المراجعة المالية والرقابة على الأداء.	تقليص الفجوة بين الإجراءات المعتمدة والممارسات المطبقة فعلياً.	١
	تطبيق نظام ضمان الجودة على العمليات الرقابية.	٢
	اقتراح اليات أكثر فاعلية لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان.	٣
	تسريع الية تبليغ نتائج المراجعة.	٤
المحور الاستراتيجي (٢): تمكين الديوان من ممارسة أدواره باستقلالية وحيادية.	تحقيق الاستقلال المالي والإداري الكامل للديوان.	٥
	تطوير النظام المحاسبي الحكومي.	٦
	تعزيز الاستقلالية والحيادية للمدققين والمراجعين.	٧
	تعزيز الجهود الرامية لدعم الشفافية والمساءلة.	٨
المحور الاستراتيجي (٣): تطوير نظم واليات عمل الديوان وبيئته الإدارية.	تحسين بيئة العمل.	٩
	التوسع في الاستخدام الامن لتقنيات ونظم المعلومات.	١٠
	استكمال الربط الالي مع الجهات المشمولة بالرقابة.	١١
	مراجعة وتطوير ادلة المراجعة الحكومية.	١٢
	تحقيق متطلبات الحوكمة الداخلية للديوان.	١٣
	تطبيق إطار مرجعي لقياس أداء الديوان.	١٤
المحور الاستراتيجي (٤): تنمية قدرات الديوان البشرية.	جذب الكفاءات والمحافظة عليها.	١٥
	اعتماد برامج تدريب تلبى الاحتياجات الفعلية.	١٦
	تاهيل المدققين والمراجعين مهنيًا.	١٧
	تحسين الحوافز المقدمة للموظفين.	١٨
	إعداد القيادات الإدارية المستقبلية للديوان.	١٩
	إنشاء معهد متخصص للتدريب والاستشارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة الحكومية.	٢٠
المحور الاستراتيجي (٥): تقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة.	مواصلة التوسع في الرقابة على الأداء والمراجعة الشاملة.	٢١
	تطبيق المعايير المهنية وادلة المراجعة في تنفيذ المهام الرقابية.	٢٢
	تقديم تقارير رقابية ذات جودة ومصداقية عالية.	٢٣
	تطبيق أساليب قياس الأثر للعمليات الرقابية.	٢٤
المحور الاستراتيجي (٦): رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة.	التوسع في مهام رفع كفاءة الإنفاق وتنمية تحصيل الإيرادات.	٢٥
	متابعة إنشاء إدارة مستقلة لتنمية الإيرادات وتطويرها في الجهات الحكومية التي يحتاج عملها ذلك.	٢٦
	التوسع في مهام مراجعة الإيرادات.	٢٧
المحور الاستراتيجي (٧): تعزيز التعاون والتواصل مع الأجهزة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً.	التعاون مع الهيئات الوطنية في تطوير الاداء المهني.	٢٨
	تعزيز التعاون بين الديوان والمنظمات الدولية ذات الصلة.	٢٩
	تعزيز التواصل مع الاجهزة النظيرة.	٣٠

أولويات الخطة الاستراتيجية:

١- السعي لتحقيق الاستقلال الإداري والمالي والتنظيمي الكامل للديوان

نظراً للتطورات الحديثة في الحقول الإدارية والمالية العامة بالمملكة العربية السعودية بالإضافة للمستجدات في حقول المحاسبة والمراجعة والرقابة على الأداء، وتنفيذاً للأمر السامي رقم (٩٥٣/٧م) وتاريخ ١٤/٤/١٤١٣هـ، القاضي بدراسة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها بما يتفق مع النظام الأساسي للحكم، فقد سارع الديوان إلى إجراء دراسة متعمقة لنظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩م) وتاريخ ١١/٢/١٣٩١هـ، وأعد مشروع نظام جديد لمواكبة التطورات في حقول اختصاصه، حيث روعي في إعداده تأكيد استقلالية الديوان وتحديد اختصاصاته وأساليب مباشرة مهامه الأساسية، وسبل توفير المتطلبات المادية والبشرية والفنية. وقد تم رفع هذا المشروع للمقام السامي برقم (٢٢/س/و) وتاريخ ١/١٢/١٤١٨هـ.

واعتماداً على الدعم المشكور الذي يحظى به الديوان من المقام السامي فسيواصل الديوان متابعة إصدار نظامه الجديد لتحقيق استقلاله المالي والإداري والتنظيمي الكامل، لتمكينه من النهوض بمسؤولياته في حماية المال العام بفاعلية أكبر ومهنية عالية للتحقق من كفاءة استخدام الموارد والمرافق العامة بأساليب اقتصادية رشيدة، وتوفير الحوافز والحصانة المناسبة لمنسوبيه، وذلك انسجاماً مع مبادئ إعلان ليما ومكسيكو وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (أ/٦٦/٢٠٩) وتاريخ ٢٢/٩/٢٠١١م.

ومن جهة أخرى، سيعمل الديوان على متابعة تطوير النظام المحاسبي الحكومي، كما سيتولى تطوير منهجية المراجعة المالية بما يتلائم مع النظام المحاسبي الجديد بعد إقراره، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية لتهيئة الموظفين الفنيين لتنفيذ أعمال المراجعة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد.

٢- مواصلة بناء وتطوير القدرات المؤسسية للديوان

لقد ركزت خطتنا الديوان الاستراتيجيةتان للفترتين من (١٤٢٦ - ١٤٣٠هـ)، (١٤٣١ - ١٤٣٥هـ) على بناء القدرات المؤسسية للديوان والعناية بتطوير وتأهيل الكوادر البشرية علمياً وعملياً ومهنياً في حقول المحاسبة والمراجعة ورقابة الأداء والتحليل المالي، وتحسين أساليب العمل والسعي لتطبيق المعايير المهنية ونظم الجودة بهدف زيادة الإنتاجية ورفع كفاية الأداء وتحسين جودته. كما اهتمت الخطط بتهيئة بيئة العمل المناسبة لمساعدة كوادر الديوان على أداء أعمالهم وفق أفضل الأساليب والممارسات المهنية.

حيث قام الديوان بإلحاق العديد من منسوبيه بالمؤسسات التدريبية والمنظمات والهيئات المتخصصة داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى إتاحة فرص الابتعاث الداخلي والخارجي للحصول على درجة الماجستير ودبلوم الرقابة المالية في حقول المحاسبة والمراجعة وتقنية المعلومات. وفي إطار تهيئة بيئة العمل المناسبة فقد أبرم الديوان عقوداً لإنشاء مقرات جديدة لمركزه الرئيس وفروعه في جميع مناطق المملكة.

ويؤكد الديوان عزمه، بعون الله تعالى على المضي في تعزيز بناء القدرات المؤسسية للديوان من خلال الاستمرار في تنفيذ برامج تدريب تخصصية متكاملة لرفع مستوى التأهيل العلمي والمهني لمنسوبيه، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ المقار الجديدة للديوان وفروعه وتجهيزها بأحدث الوسائل التقنية، وعلى الاستمرار في تطوير وتحسين بيئة العمل.

٣- الالتزام بتطبيق المعايير المهنية وأدلة المراجعة

حرصاً من الديوان على تمكين منسوبيه من تنفيذ عمليات المراجعة والفحص وفق أفضل الأساليب المهنية. فقد حرص على إصدار أدلة العمل في حقول اختصاصه المختلفة منذ عام ١٣٩٩هـ، حيث أصدر أول دليل تحت مسمى "تعليمات ودليل المفتشين بديوان المراقبة العامة" وتوالى بعد ذلك إصدار الأدلة والقواعد الإرشادية حتى وصل عددها إلى (١٧) دليلاً. ويعمل الديوان باستمرار على تحديث هذه الأدلة من خلال فريق من المختصين، لإضافة ما يستجد من تعليمات وقواعد عمل. وسوف يواصل الديوان التوسع في تطبيق المعايير المهنية وأدلة المراجعة، والاستمرار في متابعة تحديثها وتطويرها، وتعزيز الوعي بأهمية تطبيقها لدى منسوبيه.

٤- تحسين جودة العمليات الرقابية ومخرجاتها

إيماناً من الديوان بأهمية ترسيخ مبادئ الشفافية والعرض والإفصاح والمساءلة وتفعيل مفهوم الرقابة الإيجابية، والتأكيد على كون الديوان شريكاً لجميع الجهات المشمولة بالرقابة في تحقيق مقتضيات المصلحة العامة والإسهام الفاعل في تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتوفير سبل الحماية الفعالة للمال العام وترشيد استخدامه وتعظيم مردوده على الاقتصاد الوطني، والحفاظ على المكتسبات الوطنية والممتلكات العامة، فقد بادر بالسعي إلى الاستفادة من المعطيات الإيجابية للتطور المتسارع في أساليب الرقابة المالية وآليات تقييم الأداء، وتسخير هذه الأساليب والتقنيات المتطورة لتعزيز قدرة الديوان على النهوض بالمهام المنوطة به بكفاءة وحيادية وموضوعية ومهنية عالية أسوة بأجهزة الرقابة المالية في الدول المتقدمة والعديد من الدول الناهضة، حيث تم تشكيل فريق لضبط الجودة وتطبيق أساليب الرقابة الحديثة، والتوسع في تنفيذ مهام الرقابة على الأداء والمراجعة الشاملة. وسيواصل الديوان بعون الله تعالى جهوده خلال هذه الخطة لتحسين جودة العمليات الرقابية ومخرجاتها وتطبيق آليات ضمان الجودة في العمليات الرقابية، وتبني المزيد من الأساليب الرقابية الحديثة.

٥- التوسع في تنفيذ أعمال المراجعة الشاملة لتقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية للمراجعة الحكومية في تنفيذ أعمال المراجعة الشاملة في مجالي المراجعة المالية والرقابة على الأداء، سيواصل الديوان تدعيم نشاط الرقابة على الأداء بحيث ستزيد نسبة مهامه تدريجياً بالمقارنة بمجموع المهام المنفذة، مع التأكيد على أن تكون تقارير المراجعة التي يقدمها الديوان للأجهزة المشمولة برقبته ذات قيمة مضافة لتلك الأجهزة.

٦- التوسع في أعمال رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة

توافقاً مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وامتثالاً للتوجيه الكريم من قيادتنا الرشيدة برفع كفاءة الإنفاق بالأجهزة الحكومية وبمتابعة تحصيل الإيرادات العامة، سيواصل الديوان أعماله في تمكين الأجهزة المشمولة برقبته على رفع كفاءتها التشغيلية وفي تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

المحاور الاستراتيجية وسياستها

رقم المحور	المحور الاستراتيجي	السياسة العامة	النتائج المتوقعة
المحور الأول	القيام بمهام الديوان وأدواره في المراجعة المالية والرقابة على الأداء.	تمكين الديوان من تعزيز دوره في الرقابة بتحقيق التوازن بين الرقابة المالية والرقابة على الأداء من جهة، والتوازن بين الجهات المشمولة برقابة المركز الرئيس وبين الجهات المشمولة برقابة الفروع من جهة أخرى.	تنفيذ الخطة التشغيلية للمراجعة المالية للقطاعات المشمولة برقابة المركز الرئيس للديوان والقطاعات المشمولة برقابة فروعها. تنفيذ الخطة التشغيلية للرقابة على الأداء للقطاعات المشمولة برقابة المركز الرئيس للديوان والقطاعات المشمولة برقابة فروعها.
المحور الثاني	تمكين الديوان من ممارسة أدواره باستقلالية وحيادية.	تحقيق الحياد والاستقلالية للديوان بالعمل وفق نظام أساس جديد يقره ولاه الأمر ويراعي التغيرات والتطورات، ومدعوم بلوائح تنظيمية داخلية.	استصدار نظام الديوان الجديد. معرفة جميع التعديلات المطلوبة في نظام الديوان، وأهمية كل تعديل، والآثار الإيجابية التي تترتب عن إحداثه. إقرار اللوائح المالية والإدارية للديوان بعد منحه الاستقلال المالي والإداري. إقرار منهجية عمل المراجعة المالية للديوان بما يتلاءم مع النظام المحاسبي المستند إلى أساس الاستحقاق. إقرار لائحة لتدوير أعضاء فرق عمل المراجعة في مختلف الإدارات.
المحور الثالث	تطوير نظم وآليات عمل الديوان وبيئته الإدارية.	الالتزام بجعل الديوان بيئة عمل مثالية من حيث النظام الإداري وأدواته، وأدلتته الإجرائية والمهنية، وتقنياته الإلكترونية، وآليات الحوكمة الداخلية، وظروف العمل فيه.	إقرار الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي للديوان وفروعه. إقرار دليل إجراءات العمل بالديوان. تطوير وإقرار جميع أدلة المراجعة، ودليل الحوكمة الداخلية للديوان. أتمتة النظم المالية والإدارية للديوان. الربط الآلي (شامل) مع الجهات المشمولة بالرقابة. إنتاج برامج مراجعة إلكترونية لتنفيذ أعمال المراجعة المالية على مختلف البنود التي تخضع للفحص. افتتاح المبنى الرئيس للديوان ومباني فروع الديوان. استكمال البنية التحتية الإلكترونية للمقر الرئيس للديوان وفروعه. تحسين بيئة العمل بالديوان من خلال تنفيذ برامج اجتماعية وترفيهية لمنسوبي المقر الرئيس والفروع، وتوفير عيادة طبية ومكتب سياحة ومقهى في المقر الرئيس.
المحور الرابع	تنمية قدرات الديوان البشرية.	الحرص على تطوير الكوادر البشرية الحالية وتأهيلها مهنيًا ومهاريًا، وإعداد القادة الجدد لتمكينهم من أداء أدوارهم المتوقعة، واستقطاب الكفاءات القادرة على مواكبة التحديثات لتنفيذ أعمال الديوان بكفاءة.	إنشاء مركز تدريبي متخصص في المحاسبة والمراجعة الحكومية لتطوير حقائب تدريبية وتدريب المختصين، وتقديم زملات وشهادات مهنية بالشراكة مع منظمة (INTOSI). إنشاء إدارة للبحوث والدراسات ملحقة بالمركز التدريبي. استقطاب وتعيين ٢٥٠ موظف في الإدارات ذات الاحتياج. الاستعانة بعدد من المستشارين الخارجيين للاستفادة من تخصصاتهم في مجالات عمل الديوان المتنوعة.

<ul style="list-style-type: none"> - الوصول إلى مستوى عالٍ من التأهيل العلمي والمهني لمنسوبي الديوان عبر إقرار وتنفيذ برنامج "تأهيل الموظف الجديد" و"خطة التطوير المهني" للموظفين الجدد، وبرنامج تدريبية مهنية متقدمة لذوي الخبرة من منسوبي الديوان. - إقرار دليل "إعداد القيادات" في الديوان. - تأهيل المشرفين من خلال برنامج "إعداد القيادات". 			
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الكادر الفني المختص بالرقابة على الأداء كمياً ونوعياً. - رفع مستوى صياغة التقارير لإبراز القيمة المضافة واستخدام أساليب قياس الأثر للعمليات الرقابية. - تحقيق مفهوم المراجعة الشاملة. - استخدام أفضل التجارب والممارسات في المقارنة لأداء الجهات المشمولة بالرقابة. 	<p>تبني مفهوم المراجعة الشاملة، ونشره، وإحداث التوازن المثالي بين الرقابة المالية والرقابة على الأداء من خلال استخدام أدوات مثل التقارير المتوازنة وقياس الأثر لتحقيق القيمة المضافة لدى الأجهزة المشمولة برقابة الديوان.</p>	<p>تقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة.</p>	<p>المحور الخامس</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دعم الكادر الفني في قطاع مراجعة الإيرادات كمياً ونوعياً. - التأكد من إنشاء إدارات مستقلة لتنمية الإيرادات في القطاعات المشمولة برقابة الديوان. - الارتباط بنظام سداد للمدفوعات الحكومية. - تفعيل مجالات الإيرادات العامة غير المفعلة، ورصد مجالات الإيرادات العامة ذات المردود المنخفض وتنميتها. 	<p>تعزيز قدرات الديوان وقدرات الجهات المشمولة برقبته عددياً ونوعياً لرفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة.</p>	<p>رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة.</p>	<p>المحور السادس</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل إدارة العلاقات العامة بالديوان. - تنفيذ مهام مشتركة أو متزامنة خارج المملكة بالتعاون مع الأجهزة الدولية النظيرة. - تنفيذ دورات تدريبية على مستويات ثلاث؛ دول الخليج، والعالم العربي، وآسيا والعالم. - المشاركة الفاعلة في عضوية اللجان المهنية والنوعية في إطار هيئات الرقابة الإقليمية والدولية بالاحتفاظ بعضوية الديوان في المجلس التنفيذي لكل من منظمة الإنتوساي، ومنظمة الأوساسي، ومنظمة الأرابوساي. - تقديم الندوات المهنية العامة للتعريف بأهمية وقيمة دور الديوان ومردوده على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل. - إكمال محتوى الموقع الإلكتروني. - تفعيل قنوات التواصل الإعلامي التقليدية والحديثة. - إقرار نظام المتابعة للأجهزة المشمولة بالرقابة الكفيل بتحقيق التفاعل الإيجابي للأجهزة المشمولة بالرقابة نحو استفسارات وملاحظات الديوان. 	<p>تفعيل دور العلاقات العامة بالديوان في الحفاظ على مستوى عالٍ من التواصل مع الأجهزة النظيرة محلياً وإقليمياً وعالمياً من أجل التعاون وتبادل الخبرات، ومع الأجهزة المشمولة برقابة الديوان من أجل دعم الإدراك بدور الديوان في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.</p>	<p>تعزيز التعاون والتواصل مع الأجهزة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً.</p>	<p>المحور السابع</p>

جدولة المحاور الاستراتيجية وخطة التنفيذ:

المحور الاستراتيجي (1): القيام بمهام الديوان وأدواره في المراجعة المالية والرقابة على الأداء

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
مدير عام إدارة المتابعة	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (١): تنفيذ الخطة التشغيلية للمراجعة المالية للقطاعات المشمولة برقابة المركز الرئيس للديوان كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (١): وضع الخطط التشغيلية لأعمال المراجعة المالية.	الهدف الاستراتيجي (١): ممارسة الديوان لاختصاصاته الرقابية في مجالي المراجعة المالية والرقابة على الأداء.
مدير عام إدارة المتابعة	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٢): تنفيذ الخطة التشغيلية للمراجعة المالية للقطاعات المشمولة برقابة فروع الديوان كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
مدير عام إدارة المتابعة	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣): تنفيذ الخطة التشغيلية للرقابة على الأداء للقطاعات المشمولة برقابة المركز الرئيس للديوان كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢): وضع الخطط التشغيلية لأعمال الرقابة على الأداء.	
مدير عام إدارة المتابعة	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٤): تنفيذ الخطة التشغيلية للرقابة على الأداء للقطاعات المشمولة برقابة فروع الديوان كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		

المحور الاستراتيجي (٢): تمكين الديوان من ممارسة أدواره باستقلالية وحيادية

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
الرئيس	٢٠١٧	المشروع (٥): متابعة تسلسل إجراءات دراسة النظام الجديد لديوان المراقبة العامة في الديوان الملكي بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (٣): استمرار متابعة إصدار نظام الديوان الجديد بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف الاستراتيجي (٢): استصدار نظام يضمن الوصول إلى المستوى اللائق من الاستقلالية والحيادية في ممارسة مهام الديوان الإدارية والمالية.
رئيس فريق الدراسة	٢٠١٧	المشروع (٦): إعداد دراسة تفصيلية توضح جميع التعديلات المطلوبة في نظام الديوان، وأهمية كل تعديل، والآثار الإيجابية التي تترتب عن إحداثه خلال عام ٢٠١٧م، مع تحديثها كلما تطلب الأمر.		
مدير عام الشؤون المالية والإدارية	٢٠١٨	المشروع (٧): إعداد دراسة عن اللوائح المالية والإدارية للديوان بعد منحه الاستقلال المالي والإداري بنهاية عام ٢٠١٨م، تمهيداً لإقرارها بعد صدور النظام.	الهدف التشغيلي (٤): متابعة تعديل اللوائح المالية والإدارية بما يتوافق مع استقلالية الديوان بنهاية عام ٢٠١٨م.	
الرئيس	٢٠١٧	المشروع (٨): مشاركة رئيس الديوان في أعمال واجتماعات اللجنة التنفيذية المشكلة بموجب الأمر السامي رقم (١٣٠٥٩) وتاريخ ١٦/٣/١٤٣٨هـ.	الهدف التشغيلي (٥): متابعة اكتمال تطوير النظام المحاسبي الحكومي واعتماده في الجهات المشمولة برقابة الديوان بنهاية عام ٢٠٢٠م.	
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٩): تنفيذ ثلاثة برامج تدريبية في كل عام من أعوام الخطة حول منهجية المراجعة المستندة إلى تقييم نظم الرقابة والمخاطر.		
نائب الرئيس المساعد للمراجعة المالية	٢٠٢٠	المشروع (١٠): تطوير منهجية عمل المراجعة المالية للديوان بما يتلاءم مع النظام المحاسبي المستند إلى أساس الاستحقاق بنهاية عام ٢٠٢٠م.		
رئيس لجنة تطوير أدلة العمل	٢٠١٧	المشروع (١١): وضع لائحة لتدوير أعضاء فرق عمل المراجعة في مختلف الإدارات بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (٦): إقرار لائحة لفرق عمل المراجعة تضمن عدم استمرار أي عضو في مراجعة جهة معينة لأكثر من خمس سنوات متصلة.	الهدف الاستراتيجي (٣): تطوير لائحة داخلية تضمن تحقيق أعلى مستوى من الاستقلالية والحيادية.

المحور الاستراتيجي (٣): تطوير نظم وآليات عمل الديوان وبينته الإدارية

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
مدير عام الشؤون المالية والإدارية	٢٠١٧	المشروع (١٢): استكمال مشروع تطوير الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (٧): تحقيق متطلبات دليل بيئة العمل الحكومي بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف الاستراتيجي (٤): المحافظة على بيئة إدارية متطورة وداعمة لأنشطة الديوان.
نائب الرئيس المساعد لشؤون للفروع	٢٠١٧	المشروع (١٣): استكمال مشروع تطوير دليل إجراءات العمل بالديوان بنهاية عام ٢٠١٧م.		
مدير عام مركز المعلومات	٢٠١٧ - ٢٠١٨	المشروع (١٤): استكمال البنية التحتية الإلكترونية للمقر الرئيسي للديوان ولفروعه بنهاية عام ٢٠١٨م.	الهدف التشغيلي (٨): استكمال النظم الإلكترونية للديوان بنهاية عام ٢٠١٨م.	
مدير عام مركز المعلومات	٢٠١٧	المشروع (١٥): استكمال أتمتة النظم المالية والإدارية للديوان بنهاية عام ٢٠١٧م.		
مدير عام مركز المعلومات	٢٠١٧ - ٢٠١٨	المشروع (١٦): استكمال الربط الآلي (شامل) مع الجهات المشمولة بالرقابة بمنتصف عام ٢٠١٨م.		
نائب الرئيس المساعد للمراجعة المالية	٢٠١٨	المشروع (١٧): تطوير برامج مراجعة إلكترونية لتنفيذ أعمال المراجعة المالية على مختلف البنود التي تخضع للفحص بنهاية عام ٢٠١٨م.	الهدف التشغيلي (٩): استكمال بناء وتجهيز مباني الديوان بمنتصف عام ٢٠١٨م.	
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠١٧	المشروع (١٨): افتتاح المبنى الرئيس للديوان بمنتصف عام ٢٠١٧م.		
مدير عام مراجعة العقود	٢٠١٧ - ٢٠١٨	المشروع (١٩): استكمال افتتاح مباني فروع الديوان بمنتصف عام ٢٠١٨م.		
المشرف على العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٢٠): تنفيذ برامج اجتماعية وترفيهية لمنسوبي المقر الرئيس والفروع كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (١٠): استمرار تطوير وتحسين بيئة العمل خلال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	
المشرف على العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٢١): توفير عيادة طبية في المركز الرئيس بنهاية عام ٢٠١٧م.		
المشرف على العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٢٢): توفير مكتب سياحة في المقر الرئيس بنهاية عام ٢٠١٧م.		
المشرف على العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٢٣): توفير مقهى في المقر الرئيس بنهاية عام ٢٠١٧م.		
رئيس لجنة تطوير أدلة العمل	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٢٤): تطوير جميع أدلة المراجعة خلال سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (١١): مراجعة وتطوير جميع أدلة المراجعة مرة واحدة خلال	الهدف الاستراتيجي (٥): تطوير معايير وقواعد وأدلة المراجعة الحكومية، وفقاً

مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٢٥): تنفيذ برامج توعوية لكل دليل خلال ٣ أشهر من تطويره واعتماده.	فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	لما يصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
رئيس فريق الجودة	٢٠١٨	المشروع (٢٦): تطوير وإقرار دليل الحوكمة الداخلية للديوان بنهاية عام ٢٠١٨ م.	الهدف التشغيلي (١٢): تطوير آليات الحوكمة الداخلية للديوان بنهاية عام ٢٠١٨ م.	الهدف الاستراتيجي (٦): تحقيق متطلبات الحوكمة الداخلية للديوان.

المحور الاستراتيجي (٤): تنمية قدرات الديوان البشرية

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
الرئيس	٢٠١٧ - ٢٠١٨	المشروع (٢٧): إنشاء مركز تدريبي متخصص في المحاسبة والمراجعة الحكومية بنهاية عام ٢٠١٨م.	الهدف التشغيلي (١٣): توفير متطلبات ومقومات إنشاء المركز مع نهاية عام ٢٠١٩م.	الهدف الاستراتيجي (٧): إنشاء مركز للتدريب والاستشارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة الحكومية.
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٨ - ٢٠٢١	المشروع (٢٨): تطوير حقائب تدريبية لأربعة برامج تدريبية في كل عام بدءاً من عام ٢٠١٨م.		
المشرف على إدارة العلاقات الدولية	٢٠١٩	المشروع (٢٩): عمل شراكة مع منظمة (INTOSI) لتقديم زمالات وشهادات مهنية بنهاية عام ٢٠١٩م.		
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٩	المشروع (٣٠): إنشاء إدارة للبحوث والدراسات ملحقة بالمركز التدريبي بنهاية عام ٢٠١٩م.		
مدير عام الشؤون المالية والإدارية	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣١): تعيين ٥٠ موظف بالمقر الرئيس للديوان وفروعه بحسب احتياج كل منها خلال عام ٢٠١٧م، والاستمرار في تعيين نفس العدد في كل عام من أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (١٤): استقطاب وتعيين ٢٥٠ موظف بنهاية عام ٢٠٢١م.	الهدف الاستراتيجي (٨): تدعيم الجهازين الفني والإداري بالكفاءات المهنية بمختلف التخصصات.
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٢): الاستعانة بلجنة استشارية من المتخصصين من خارج الديوان لتقديم المشورة بشأن الرقابة على الأداء في كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
نائب الرئيس المساعد لشؤون الفروع	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٣): الاستعانة بعدد ٣ مستشارين خارجيين في مجالات عمل الديوان المتنوعة في كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧	المشروع (٣٤): تصميم برنامج تأهيل الموظف الجديد بنهاية شهر مارس لعام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (١٦): إلحاق كل موظف في برنامج "تأهيل الموظف الجديد" خلال السنة الأولى من عمله بالديوان.	الهدف الاستراتيجي (٩): رفع مستوى التأهيل العلمي والمهني لمنسوبي الديوان.
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٥): تنفيذ برنامج "تأهيل الموظف الجديد" لكل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٨ - ٢٠٢١	المشروع (٣٦): إلحاق ٤٠ من الموظفين الجدد ذوي القدرات المتوسطة في اللغة الإنجليزية ببرنامج اللغة الإنجليزية بعد عام من تعيينهم.	الهدف التشغيلي (١٧): اعتماد برنامج للتعليم المهني المستمر لمنسوبي الديوان يراعي الاحتياجات التدريبية لهم خلال سنوات الخطة.	
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٧): تصميم "خطة التطوير المهني" للموظفين لعام ٢٠١٧م.		
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٨): تنفيذ برنامج "تدريب الموظفين" لكل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		

مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٣٩): إلحاق (٢٠) مشرف كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية ببرامج تدريبية مهنية متقدمة.	الهدف التشغيلي (١٨): تنفيذ برامج مهنية متقدمة لذوي الخبرة كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	
مدير عام المؤسسات والشركات	٢٠١٧	المشروع (٤٠): تطوير وإقرار دليل إعداد القيادات في الديوان بنهاية شهر مارس لعام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (١٩): إلحاق (٤٥) من منسوبي الديوان في برامج لإعداد القيادات خلال سنوات الخطة.	الهدف الاستراتيجي (١٠): مواصلة الاهتمام بإعداد القيادات الإدارية الشابة للديوان.
مدير عام التطوير الإداري	٢٠١٨ - ٢٠٢٠	المشروع (٤١): تنفيذ برنامج "إعداد القيادات" لتأهيل (١٥) مشرف بنهاية عام ٢٠١٨م، ولتأهيل (١٥) مدير بنهاية عام ٢٠١٩م، ولتأهيل (١٥) مدير عام بنهاية عام ٢٠٢٠م.		

المحور الاستراتيجي (٥): تقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٤٢): زيادة عدد الموظفين الفنيين في قطاع الرقابة على الأداء والرقابة على عمليات الحاسب الآلي بواقع ٢٠ موظف فني كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢٠): تعزيز الجهاز الفني لقطاع الرقابة على الأداء عددياً ونوعياً خلال كل عام من أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف الاستراتيجي (١١): استكمال المتطلبات اللازمة لتقديم قيمة مضافة للأجهزة المشمولة بالرقابة.
مدير عام التطوير الإداري	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٤٣): اشترك كل موظف فني في قطاع الرقابة على الأداء في برامج تدريبية تختص بأعمال الرقابة على الأداء بما لا يقل عن ١٥ ساعة تدريبية كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢١): الاستمرار في تعزيز تقديم مفهوم المراجعة الشاملة خلال أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	
مدير عام مكتب التقارير ومستشار النائب المساعد للرقابة على الأداء	٢٠١٧	المشروع (٤٤): إعادة صياغة التقارير لإبراز القيمة المضافة بدءاً من عام ٢٠١٧ م.		
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠١٧	المشروع (٤٥): تطبيق أساليب قياس الأثر للعمليات الرقابية بنهاية عام ٢٠١٧ م.		
نواب الرئيس المساعدون	٢٠١٧	المشروع (٤٦): ربط خطط الإدارات في قطاعي المراجعة المالية والرقابة على الأداء لتحقيق مفهوم المراجعة الشاملة بنهاية عام ٢٠١٧ م.		
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٤٧): التوسع في مهام المراجعة الشاملة بمقدار ١٠% كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠٢١ - ٢٠١٨	المشروع (٤٨): زيادة عدد مهام الرقابة على الأداء ١٠% سنوياً بدءاً من العام ٢٠١٨ م.		
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٤٩): تنفيذ ١٠ مهام متابعة في كل سنة للتأكد من تطبيق الجهات لتوصيات الديوان وقياس أثر ذلك على أدائها.		
نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء	٢٠١٨	المشروع (٥٠): وضع أسس مقارنات مستمدة من أفضل التجارب والممارسات مع نهاية عام ٢٠١٨ م.	الهدف التشغيلي (٢٣): تطوير أسس تقييم أداء الجهات المحددة مع نهاية عام ٢٠١٨ م.	

المحور الاستراتيجي (٦): رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٥١): زيادة عدد الموظفين الفنيين في قطاع مراجعة الإيرادات بواقع ١٠ موظفين فنيين كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢٤): تعزيز قدرات الجهاز الفني للقطاع المختص بمراجعة الإيرادات عديداً ونوعياً في كل عام من أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف الاستراتيجي (١٣): استكمال المتطلبات اللازمة لرفع كفاءة الإنفاق وتنمية تحصيل الإيرادات في الجهات المشمولة برقابة الديوان.
مدير عام التطوير الإداري	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٥٢): اشتراك كل موظف فني في قطاع مراجعة الإيرادات في برامج تدريبية تختص بأعمال مراجعة الإيرادات بواقع ١٥ ساعة تدريبية كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٥٣): متابعة إنشاء إدارة مستقلة لتنمية الإيرادات وتطويرها في الجهات الحكومية التي يحتاج عملها ذلك بواقع ٢٠% من الجهات كل سنة.	الهدف التشغيلي (٢٥): تعزيز قدرات الجهات المشمولة بالرقابة لرفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات العامة خلال سنوات تنفيذ الخطة.	
نواب الرئيس المساعدون	٢٠١٨	المشروع (٥٤): ربط الديوان مع نظام سداد للمدفوعات الحكومية بنهاية عام ٢٠١٨م.		
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٥٥): رصد ٥ مجالات لإيرادات غير مفعلة أو استثمارات ذات عائد منخفض كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٨	المشروع (٥٦): زيادة عدد مهام مراجعة الإيرادات بواقع ٢٠% سنوياً بدءاً من العام ٢٠١٨م.	الهدف التشغيلي (٢٦): متابعة تحصيل إيرادات سنوية عامة تتزايد سنوياً بمقدار ١٠% لكل سنة من سنوات الخطة.	
نواب الرئيس المساعدون	٢٠٢١ - ٢٠١٧	المشروع (٥٧): تحصيل الإيرادات السنوية المحددة لكل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		

المحور الاستراتيجي (٧): تعزيز التعاون والتواصل مع الأجهزة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً

المسؤول	الإطار الزمني	المشاريع	الأهداف التشغيلية	الأهداف الاستراتيجية
المشرف علي العلاقات الدولية	٢٠١٧ - ٢٠١٩	المشروع (٥٨): المشاركة مع الأجهزة النظيرة في تنفيذ ثلاث مهام مشتركة أو متزامنة خارج المملكة لجهات غير مشمولة برقابة الديوان خلال سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢٧): تبادل الخبرات مع الأجهزة النظيرة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة خلال أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف الاستراتيجي (١٥): تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات الرقابية والمنظمات المهنية خارج المملكة.
المشرف علي العلاقات الدولية	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٥٩): تقديم برنامج تدريبي واحد على الأقل كل سنة على مستوى دول الخليج، وثان على مستوى الدول العربية، وثالث على مستوى الدول الآسيوية والعالم.	الهدف التشغيلي (٢٨): المشاركة الفاعلة في عضوية اللجان المهنية والنوعية في إطار هيئات الرقابة الإقليمية والدولية خلال أعوام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	
المشرف علي العلاقات الدولية	٢٠١٨	المشروع (٦٠): احتفاظ الديوان بعضوية المجلس التنفيذي وعلى منصب النائب الثاني للمجلس التنفيذي ورئيس اللجنة الإدارية والمالية في منظمة الانتوساي خلال سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
المشرف علي العلاقات الدولية	٢٠١٨	المشروع (٦١): احتفاظ الديوان بعضوية المجلس التنفيذي في منظمة الاسوساي خلال سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
المشرف علي العلاقات الدولية	٢٠١٨	المشروع (٦٢): احتفاظ الديوان بعضوية المجلس التنفيذي في منظمة الأرابوساي خلال سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.		
مستشار الرئيس	٢٠١٧ - ٢٠٢١	المشروع (٦٣): عقد ندوة مهنية عامة كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.	الهدف التشغيلي (٢٩): استمرار تقديم الندوات المهنية العامة لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بأعمال الديوان خلال سنوات الخطة.	الهدف الاستراتيجي (١٦): مواصلة السعي للتعريف بأهمية وقيمة دور الديوان ومردوده على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.
المشرف علي العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٦٤): تفعيل إدارة العلاقات العامة بالديوان بنهاية شهر فبراير لعام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (٣٠): استكمال منظومة إدارة العلاقات العامة بالديوان خلال عام ٢٠١٧م.	
المشرف علي العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٦٥): استكمال تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للديوان بنهاية شهر مارس ٢٠١٧م.		
المشرف علي العلاقات العامة والإعلام	٢٠١٧	المشروع (٦٦): استكمال تفعيل قنوات التواصل الإعلامي التقليدية والحديثة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٧م.		
رئيس فريق الدراسة	٢٠١٧	المشروع (٦٧): مراجعة وتطوير وإقرار نظام المتابعة للأجهزة المشمولة بالرقابة بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف التشغيلي (٣١): استمرار تطوير نظام المتابعة الذي يكفل التفاعل الإيجابي للأجهزة المشمولة بالرقابة نحو استفسارات وملاحظات الديوان بنهاية عام ٢٠١٧م.	الهدف الاستراتيجي (١٧): تعزيز سبل التواصل مع الأجهزة المشمولة برقابة الديوان.

مقومات نجاح تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية:

تتمثل أهم مقومات نجاح تنفيذ الأهداف الواردة بالخطة الاستراتيجية في الآتي:

- دعم القيادات العليا في الديوان لعملية تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية بهدف تحقيق رسالة الديوان ورؤيته المستقبلية.
- توفير الدعم المالي خلال سنوات الخطة لتغطية تكاليف تنفيذ مشاريعها.
- تشكيل فريق لقياس وتقييمها النتائج السنوية والنهائية لتنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية.
- تفعيل جهود المتابعة السنوية لإنجازات الخطة التشغيلية من خلال تحديد الفريق أو الجهة المختصة لمتابعة تنفيذ الخطة، مع الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية والمصداقية للبيانات، واعتبارات المرونة لمواجهة المتغيرات والمستجدات.
- التزام الإدارات واللجان وفرق العمل (كل فيما يخصه) بتنفيذ المشاريع وفق الخطة التشغيلية المعتمدة.
- الاختيار السليم لأعضاء فرق العمل، ومراعاة التكامل في توزيع الأدوار بين الأفراد المشاركين في تنفيذ الخطة وتمكينهم من أداء مهامهم.
- العمل على تذليل المعوقات بصفة دورية، تفادياً للمتغيرات المفاجئة التي قد تؤثر على نجاح الخطة وتحقيق النتائج المرجوة.

